联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة السادسة عشرة

بوسان، جمهورية كوريا، 4–8 سبتمبر/أيلول2017

رصد تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

موجز

تعرض هذه الوثيقة موجز عن التقدم المحرز في تنفيذ المادة 11، ممارسات ما بعد الصيد والتجارة، من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة)، وتسلط الضوء على المجالات حيث يطرح تنفيذ المادة تحديا للأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة.

الإجراءات التي يجب اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- توفير الإرشاد بشأن كيفية دعم وتوسيع نطاق تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛
- توفير الإرشاد بشأن تحديد المجالات التي ينبغي إجراء المزيد من العمل فيها لتحسين الاستبيان الحالي.

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

mt984

مقدمة

1- يتم رصد تنفيذ المادة 11 من قبل الأعضاء من خلال استبيان، عبر نظام لرفع التقارير انتقل إلى منصة إلكترونية في عام 2015. ويمكن النفاذ إلى هذا الاستبيان الإلكتروني الجديد عن طريق بوابة مخصصة على النطاق الإلكتروني للمنظمة، من خلال استخدام أسماء مستخدمين وكلمات سرّ فريدة، وهو يفي بالمتطلبات اللازمة للسريّة والأمن وإمكانية الاستخدام.

2- وتمّ تجميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وتحليلها على أساس استبيانات التقييم الذاتي التي استكملها وقدمها الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة الممتدة بين 20 فبراير/شباط و5 مايو/أيار 2017 على شبكة الإنترنت[1].

3- ووردت الإجابات المستكملة من 123 دولة عضو، ومن الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) مجيبًا باسم الدول الثمانية والعشرين الأعضاء فيه، مما يفضي إلى مجموع 151 دولة عضو تمثل 77 في المائة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة.

الدورة	الأعضاء المستجيبون	نسبة الاستجابة
الدورة الثالثة عشرة – 2012	15 عضوًا + 1 منظمة عضو	22 في المائة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة
الدورة الرابعة عشرة – 2014	88 عضوًا + 1 منظمة عضو	60 في المائة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة
الدورة الخامسة عشرة – 2016	115 عضوًا + 1 منظمة عضو	73 في المائة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة
الدورة السادسة عشرة – 2017	123 عضوًا + 1 منظمة عضو	77 في المائة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة

جودة الاستبيانات المستكملة ومواصلة تحسين عملية الإبلاغ

4- وتمّت الإجابة في المتوسط على 94 في المائة من الأسئلة الواردة في الاستبيانات المقدّمة، وتطابقت النسبة المتبقية البالغة 6 في المائة مع الإجابات بـ"لا ينطبق" (5 في المائة) أو الخانات الفارغة (1 في المائة).

5- ويشكّل تحسن معدّل الاستجابة واستكمال البيانات، والتعليقات والبيانات المقدّمة ردّة فعل إيجابية للغاية في ما يتعلق باستخدام الاستبيان الإلكتروني، ويشير إلى ارتفاع مستوى الاهتمام والمشاركة من جانب الأعضاء.

[1] تمّ تعميم الاستبيان على جميع الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة (المسؤولين الحكوميين، والمكاتب الإقليمية والقطرية للمنظمة، والممثلين الدائمين، ولجنة مصايد الأسماك، والمشاركين في اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك) في 20 فبراير/شباط2017. وفي الفترة بين 20 فبراير/شباط و5 مايو/أيار 2017، أرسلت رسائل تذكير بـ"التسجيل" و"تقديم الاستبيان"، وتم توفير الدعم لمختلف البلدان من أجل استكمال الاستبيان.

6- وبلغ معدل الاستجابة ضمن الأقاليم المختلفة (النسبة المئوية للبلدان المستجيبة حسب الإقليم): 100 في المائة لأمريكا الشمالية، و81 في المائة للشرق الأدنى، و79 في المائة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و78 في المائة لأفريقيا، و74 في المائة لآسيا، و64 في المائة لأوروبا[2]، و50 في المائة لجنوب غرب المحيط الهادئ.

7- وتعتزم أمانة اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك استعراض الاستبيان الحالي قريبًا، للتأكد من أنه واضح ومحدّث. وعلى وجه الخصوص، وكما اقترح بعض الأعضاء بالفعل، يلزم إدخال التحسينات التالية: لإضافة مزيد من التفاصيل في تعليمات الردّ، ولا سيما في النظام المعياري، وللتأكد من أن الأسئلة واضحة ومحدثّة.

الهيكل

8- يتكون الاستبيان من ستة أقسام:

- القسم الأول – الاستخدام المسؤول للأسماك
- القسم الثاني – التجارة الدولية المسؤولة
- القسم الثالث – القوانين واللوائح المتعلقة بتجارة الأسماك
- القسم الرابع – القضايا المستجدة في تنفيذ المادة 11
- القسم الخامس – التحديات الراهنة
- القسم السادس – تعليقات إضافية

9- وتطلب الأقسام الثلاثة الأولى من الاستبيان إلى الأعضاء، من خلال 29 سؤالًا مختلفا عن درجات التصنيف[3]، للإبلاغ عن مدى تطبيقهم للتدابير المتعلقة بالاستخدام المسؤول للأسماك، والأنظمة والقوانين بشأن التجارة الدولية المسؤولة.

10- وتطلب الأقسام الثلاثة التالية إلى الأعضاء، من خلال خمسة أسئلة مفتوحة، تحديد التحديات الراهنة المتعلقة بتنفيذ المادة 11 بشأن القضايا المستجدة، ونظم السلامة وضمان الجودة، وقطاع ما بعد الصيد، والتجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية، والقوانين واللوائح وكذلك الفرصة لتوفير تعليقات إضافية.

تحليل الإجابات

11- يمكن الاطلاع على تحليل إحصائي مفصل للاستجابات على أسئلة التصنيف في الوثيقة COFI:FT/XVI/2017/Inf.9، يتعين قراءته بالاقتران مع هذه الوثيقة.

[2] يشمل إقليم أوروبا بلدانًا أوروبية غير منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي بحدّ ذاته، الذي يحتسب كعضو واحد.

[3] تراوحت الإجابات الممكنة بين 1 (لم تطبّق، أو بدأت للتو في التطبيق) و5 (نُفذ كل شيء تقريبًا أو أنجز). وقُبلت أيضًا الإجابات بـ(لا ينطبق) حين لا ينطبق السؤال على السياق الوطني أو شبه الوطني.

12- وبصفة عامة، أفاد الأعضاء، بما في ذلك العديد من البلدان غير الساحلية، عن مستوى جيد (3.45 في المتوسط) من الامتثال لتنفيذ المادة 11، وقدموا منظورًا جيدًا عن الوضعين العالمي والإقليمي لممارسات ما بعد الصيد وقطاع التجارة، فضلًا عن القضايا الناشئة الرئيسية والجهود الجارية والشواغل.

13- وعلى وجه الخصوص، يبدو أن معدلات تنفيذ التدابير المتصلة باعتماد القوانين واللوائح (3.62 في المتوسط)، ونظم ضمان السلامة والجودة (3.54 في المتوسط)، والتجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية (3.39 في المتوسط)، تشير إلى وجود بيئة مؤسسية وتقنية تمكينية على الصعيد العالمي.

14- وأظهرت التدابير التي يجري تنفيذها في قطاع ما بعد الصيد (2.95) المستويات الإجمالية الأدنى للتنفيذ. وعلى نحو الخاص، شكّل المجال المرتبط بالرصد الفعال والتصدي للآثار البيئية لأنشطة ما بعد الصيد (2.51) المجال الذي أفاد عن أدنى مستوى للتنفيذ، تليه التدابير المتخذة من أجل تقييم الفاقد ما بعد الصيد والحد منه (2.82)، والتدابير المتخذة لتعزيز القيم المضافة (2.89).

15- وهذا هو التقرير الرابع الذي أعدته أمانة اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك بشأن هذا الموضوع. ونظرًا لاختلاف معدل الإجابات (بلدان مجيبة مختلفة)، يقارن الجدول أدناه نتائج التقارير الثلاثة الأخيرة ويحللها، مع الأخذ بعين الاعتبار فقط البلدان التي أجابت عليها كلها (ما مجموعه 59 عضوًا + 1 منظمة عضو). ويقدم الجدول لمحة عامة عن كيفية الإبلاغ عن التنفيذ العالمي للمادة 11 خلال السنوات (متوسطات بسيطة)، مع ردود ممكنة تتراوح بين 1 و5.

الدورة	معدل التنفيذ العالمي
الدورة الرابعة عشرة – 2014	3.26
الدورة الخامسة عشرة – 2016	3.48
الدورة السادسة عشرة – 2017	3.58

16- ولزيادة إثراء التحليل، يقدم الرسم البياني أدناه لمحة عامة عن كيف تم الإبلاغ عن هذه النتائج على المستوى الإقليمي.

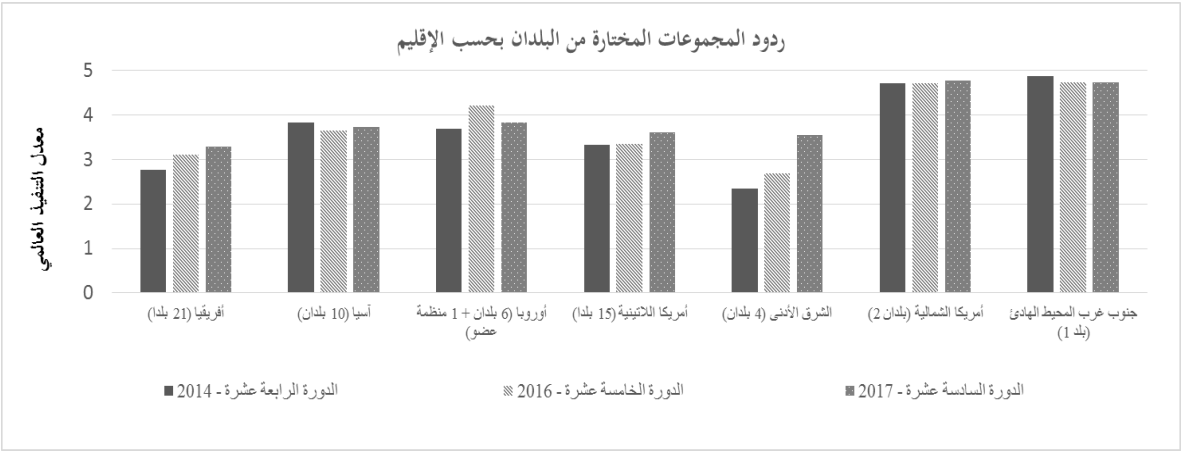

التحديات في تنفيذ المادة 11

17- ويرد أدناه تحليل نوعي للإجابات المفتوحة الواردة. وقد تُرجمت التعليقات التفصيلية التي وردت، وتم تلخيصها والإبلاغ عنها من أجل إبراز أكبر قدر ممكن من المجالات التي يشكل فيها تنفيذ المادة 11 تحديًا بالنسبة للأعضاء.

18- ويدرك الأعضاء أهمية حوكمة مصايد الأسماك باعتبارها مجموع الترتيبات القانونية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية المستخدمة لإدارة مصايد الأسماك، على المستويات الدولية والوطنية والمحلية. ولذلك، يرحب الأعضاء بالمادة 11 باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من المدونة يغطي جميع الجوانب المختلفة المتعلقة بأنشطة ما بعد الصيد، وكوسيلة لتحسين الممارسات، وإدماج الشواغل الاجتماعية والبيئية المرتبطة بقطاع ما بعد الصيد، ودعم الاستخدام المستدام والمسؤول والآمن للموارد المائية، والأهم من ذلك تعزيز وحماية صحة الإنسان.

19- ويتم الاعتراف والإبلاغ بأن إنشاء المؤسسات ووضع السياسات والعمليات، أمر أساسي للإدارة الفعالة لمصايد الأسماك، إلى جانب ضرورة المشاركة المتعددة الأطراف، والتعاون، وتنسيق الاحتياجات.

20- وتشمل المسائل الرئيسية المبلغ عنها على الصعيد الوطني الافتقار إلى الموارد، والكفاءات، والبنى التحتية المادية، والتعقيدات الناجمة عن ضعف التنسيق وتداخل الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الوزارات/الإدارات المعنية.

21- ويُنفّذ الجزء الأكبر من المادة 11 في بلدان كثيرة، على الرغم من أنه تمّ الإبلاغ عن مسائل رئيسية وتحديات راهنة، على النحو الموجز في الأقسام التالية.

التحديات الراهنة المتعلّقة بنظم ضمان الجودة والسلامة

22- لا يزال هناك العديد من البلدان التي تفتقر إلى النظم الوطنية لضمان الجودة والسلامة، وقد أفادت هذه البلدان عن عدة جهود لاستعراض الإطار الهيكلي والإداري والقانوني لتعزيز نوعية وسلامة الأسماك والمنتجات السمكية على طول سلسلة القيمة ولحماية حقوق المستهلكين. وفي بعض الحالات، يجري العمل على تطوير وتحديث المعايير والتشريعات الوطنية من أجل الامتثال للمتطلبات الدولية والخطوط التوجيهية للدستور الغذائي.

23- وقد أُبلغ في العديد من البلدان، عن وجود نظم لسلامة الأغذية وجودتها، ولكن في معظم الأحيان لم يتم تطويرها بشكل كاف و/أو تنفيذها بصورة ممنهجة بسبب القيود على الميزانية، وعدم وجود سلطة مختصة، وقصور البنى التحتية ومرافقها (من المناولة على متن السفينة وصولًا إلى النقل، والأسواق، والتجهيز، والتخزين) والافتقار إلى المشغلين/المفتشين ذوي المهارات، وخاصة بالنسبة لمصايد الأسماك الحرفية.

24- وعلى وجه الخصوص، يشكل انقطاع وفشل سلسلة التبريد أحد العوامل الرئيسية المبلغ عنها والتي تؤثر على السلامة والجودة، بالإضافة إلى الاعتماد المحدود لنظم الإجراءات التشغيلية الموحدة وتحليل المخاطر ومراقبة النقاط الحرجة.

25- وأشـــارت معظم البلدان إلى ارتفاع تكاليف (من المعدات إلى اســـتهلاك الطاقة) وصـــعوبات (مثل إمدادات الكهرباء المستقرّة) إعداد عمليات ضمان الجودة والسلامة وتنفيذها، بما في ذلك نظم الإشراف والمراقبة، ولا سيما بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

26- ويُعزى نقص الاســـتثمار والبحوث في مجال التكنولوجيا الخاصـــة بالأسماك إلى حد كبير إلى عدم وجود برامج (وحوافز) لتحسين المناولة ما بعد الصيد، وإلى ضعف مشاركة مستثمري القطاع الخاص في قطاع مصايد الأسماك.

27- وقد أفاد جميع الأعضـاء تقريبًا عن عدم وجود برامج للتوعية والتدريب المناسـب (من الصـيادين إلى المشـغلين والمفتشين والمستهلكين النهائيين) في مجالات الممارسات الصحية والسلامة وضمان الجودة والحد الأدنى من معايير الجودة. وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة توسيع المعارف بشأن الممارسات الجيدة في مجال المناولة، وإدخال ممارسات وخدمات حديثة لما بعد الصـيد، ولا سـيما في مصـايد الأسماك الحرفية والصـغيرة النطاق، من أجل تحقيق الحفظ السـليم للأسماك والمنتجات السمكية وزيادة سلامتها وجودتها.

28- وأفادت عدة بلدان عن مســـألة عدم كفاية أو عدم فعالية خدمات المختبرات ومرافقها على الصـــعيد الوطني، لرصـد الأوضـاع/الحالات، وتجنب المخاطر الناشـئة المتعلقة بسـلامة الأغذية البحرية. وتشـمل المسـائل الأخرى المبلغ عنها ضـعف/غياب نظم إدارة البيانات، وموثوقية نتائج المختبرات، وفعالية الأســاليب التحليلية المســتخدمة، والخطط المطبقة لأخذ العينات.

29- وأفادت بعض البلدان عن الحاجة إلى مواءمة الأطر والمعايير القانونية المتعلقة بســـلامة وضـــمان جودة الأسماك والمنتجات الســـمكية في داخل البلدان، حيث أفادت التقارير بإن إجراءات ومعايير مختلفة تُطبق في نفس البلد على المنتجات السمكية الموجهة للأسواق الدولية وعلى تلك التي سيتم استهلاكها محليًا. وبسبب نظم الرقابة الصحية الضعيفة للمنتجات المستهلكة /المباعة محليًا، غالبًا ما يتمّ تناول الأسماك وتجهيزها في ظل ظروف صـحية سيئة، مما يؤدي إلى توفير أسماك ومنتجات سمكية غير آمنة ومنخفضة الجودة إلى السوق المحلية.

التحديات الراهنة في قطاع ما بعد الصيد

30- أفادت معظم البلدان عن عدم الكفاية في الخبرات والمعدات (مرافق التجميد على متن الســـفن، وخدمات التفريغ، والنقل المبرد) والبنية التحتية (الطرق، والأســـواق، وهياكل التخزين) باعتبارها التحدي الرئيســـي في قطاع ما بعد الصـيد، لضـمان المعالجة الصـحيحة للمنتجات القابلة للتلف مثل الأسماك، ولا سـيما بالنسـبة لمجتمعات الصـيد التقليدية ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

31- وأفادت بلدان كثيرة عن الجهود الرامية إلى تعزيز الأطر التشغيلية والمؤسسية والقانونية لتحسين إنتاج المنتجات السمكية وحفظها وتجهيزها وتسويقها. وأُبلغ عن تحديات تتعلق بتحسين سلاسل التبريد، وتعزيز استهلاك الأسماك، واعتماد تحليل سلاسل القيمة، والحد من الغش، وتشجيع استخدام المصيد العرضي، وإدخال تكنولوجيات جديدة لتيسير إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة بطريقة تراعي البيئة.

32- ولا تزال العديد من البلدان تبلغ عن الفاقد ما بعد الصيد، من حيث تحديد الخسائر على طول سلسلة الإمدادات السمكية من الصيد إلى الاستهلاك، وتنويع تقنيات المعالجة وتحسين الفهم والمعرفة بشأن آثار الفاقد ما بعد الصيد على البيئة والحالة الاقتصادية للمشغلين.

33- وأُفيد مجددًا عن مشكلة التوسيمات الإيكولوجية وإصدار الشهادات، وكذلك صعوبة الحصول على الشهادات نظرًا لتعقيد وتنوع المعايير القائمة (أي تداخل الشهادات الإلزامية وغير الإلزامية). وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن الأعضاء يدركون أهميتها من حيث الاستدامة والمسؤولية وكأداة تسويقية لإضافة القيمة إلى المنتجات السمكية.

34- ولا تزال إمكانية تتبع الأسماك والمنتجات السمكية غير مضمونة تمامًا في مصايد الأسماك أو تربية الأحياء المائية، كما أفاد العديد من الأعضاء. وهناك حاجة معترف بها لتعزيز نظم التتبع، وإدخال خطط توثيق المصيد، ووضع استراتيجيات فعالة للتحقق من المنتجات السمكية في جميع مراحل سلسلة الإمداد، لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على الصعيدين الوطني والدولي. ويتجلى التحدي أساسًا في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق ومصايد الأسماك الحرفية.

35- وفي ما يتعلق بالمعرفة ما بعد الصيد، أفادت بعض البلدان عن نقص في البيانات والقدرات للتحقيق في التحديات الراهنة، والمخاطر والاتجاهات والمسائل المستقبلية، في قطاع ما بعد الصيد في كل من مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية.

36- وفي ما يتعلق بالإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، أفادت معظم البلدان عن عدم كفاية الخبرات والموارد البشرية باعتبارها التحديَيْن الرئيسيين في قياس الأثر البيئي لمصايد الأسماك وأنشطة صيد الأسماك، وفي قياس أثر تغير المناخ على مصايد الأسماك والحدّ منه، ولا سيما في ما يتعلق بقطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وأُفيد بأن هناك عاملاً آخر يؤثر على استدامة عمليات مصايد الأسماك، وهو عدم كفاية الإطار التنظيمي لإدارة مصايد الأسماك ومراقبة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مما يؤثر مباشرة على الجهود الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الاستدامة لموارد الأسماك البرية.

37- وفي ما يتعلق بتربية الأحياء المائية، تمّ تسليط الضوء على ارتفاع تكاليف العمليات والحاجة إلى إدارة قطيع التفريخ. وفي معظم الحالات، لا يتم إنتاج قطيع التفريخ محليًا، مما يؤثر على التكاليف والتكيف مع الظروف المحلية (تعريض المخزونات للأمراض الوبائية المتكررة).

التحديات الراهنة في التجارة الدولية

38- وأفادت جميع البلدان تقريبًا عن عدم وجود معلومات موثوقة عن السوق وشددت على أهمية هذه المعلومات (بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتجارة والأسواق، وتقارير الأسعار، والإجراءات والوثائق المطلوبة للتخليص الجمركي، وظروف الاستيراد، والتعريفات الجمركية، والحواجز التجارية، وقواعد المنشأ، وإحصاءات مصايد الأسماك) لتيسير الوصول إلى الأسواق الخارجية، ولا سيما بالنسبة لمصايد الأسماك الحرفية ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

39- وأفادت بعض البلدان عن عدم وجود هياكل/مرافق أساسية مناسبة ومعدات ضرورية لتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية. ويتم الإبلاغ عن تحديات تتمثل في ارتفاع تكاليف النقل والاتصالات، فضلًا عن الافتقار إلى الأموال اللازمة للموارد البشرية الماهرة والاستثمارات في التكنولوجيات الجديدة.

40- وسلطت بعض البلدان الضوء على أثر إعانات مصايد الأسماك على تنمية مصايد الأسماك. وأفادت بأن الإعانات تمثل مشكلة كبيرة ليس لأنها تسهم في الإفراط في الصيد والطاقة المفرطة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم فحسب، بل أيضًا لأنها تعطي أفضلية لبعض البلدان وتسمح لها بالعمل بتكاليف أقل، مما ينعكس في منافسة غير عادلة وصعوبات إضافية لجميع البلدان التي لا تستخدم الإعانات.

41- وذكر العديد من الأعضاء أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، يشكل مشكلة ليس فقط في ما يتعلق بممارسات الصيد المحلية ولكن أيضاً في ما يتعلق بتجارة منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. واعترفت بلدان كثيرة بالحاجة إلى تعاون قوي بين جميع الدول.

42- وتُعتبر التعريفات المرتفعة لبعض الأسماك والمنتجات السمكية، وكذلك تقلبات الأسعار، مسائل هامة أيضًا. وبالإضافة إلى ذلك، ترى بلدان كثيرة أن زيادة الحواجز غير التعريفية لها آثار سلبية على التجارة الدولية، ولا سيما بالنسبة للمصدرين الصغار.

43- وكما أفادت معظم البلدان، لا يزال إصدار الشهادات والمتطلبات الأخرى تشكل أحد التحديات الرئيسية في ما يتعلق بالتجارة الدولية لمصايد الأسماك. ويُطلب إلى البلدان المصدرة أن تمتثل لعدد متزايد من التدابير والعمليات الأحادية للوصول إلى أسواق الأسماك والمأكولات البحرية، وهي تتغير بسرعة وباستمرار. ويشكل ذلك مشكلة لبعض البلدان النامية، التي لديها قدرة محدودة للوصول إلى هذه المعايير وفهمها والامتثال لها، وما يرافقها غالبًا من متطلبات توثيق معقدة.

44- وأفادت بعض البلدان عن الحاجة إلى الشفافية في المتطلبات والمعايير الموحدة في التعاريف الدولية والاتفاقات المتعددة الأطراف.

45- وكما أفادت بعض البلدان، ينبغي تبسيط متطلبات الصحة والصحة النباتية للمنتجين الحرفيين عند مقارنتها بالمتطلبات المطبقة على المنتجين الصناعيين.

46- وسلطت بعض البلدان الضوء على أن متطلبات الاستدامة ينبغي أن تكون، بصفة عامة، قائمة على المخاطر وألا تخلق حواجز لا لزوم لها أمام التجارة.

التحديات الراهنة في القوانين واللوائح

47- وأفادت بلدان عديدة عن أهمية استعراض القوانين واللوائح الوطنية وتوسيعها لتغطية جميع الجهات الفاعلة الرئيسية وجوانب أنشطة ما بعد الصيد (البعد الاجتماعي، والاقتصاد الكلي، والمسائل البيئية) وتحقيق السيطرة الكاملة على الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك وعملياتها.

48- وأفادت بعض البلدان عن نقص في المعارف والقدرات في مجال القوانين واللوائح المطبقة على معايير السلامة والجودة، وتدابير الصحة والصحة النباتية، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والدستور الغذائي، مما يجعل مراجعة الإطار القانوني صعبًا للغاية.

49- وعلى الصعيد الوطني، أفادت البلدان عن التحدي الكبير المتمثل في ضعف التنسيق بين مختلف الوكالات والإدارات الحكومية المعنية.

50- وأفاد العديد من الأعضاء عن أهمية مواءمة المعايير الوطنية مع المعايير الدولية، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز التنسيق والمشاركة المتعددة الأطراف والتعاون بين الوكالات الحكومية في جميع الجوانب المختلفة لعمليات ما بعد الصيد.

استخدام النتائج وعمل منظمة الأغذية والزراعة

51- تدعم منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ المادة 11 بطرق متعددة، بما في ذلك من خلال أنشطة البرنامج العادي والأنشطة الممولة من الجهات المانحة. وتشمل الأنشطة المحددة تنظيم حلقات عمل دولية وإقليمية ووطنية لنشر وتعميق فهم المدونة، ودراسات لوضع خطوط توجيهية لتيسير تنفيذ المدونة، وبناء القدرات، والتدريب والدعم التقني.

52- وسيتم توجيه هذا الدعم وتحسينه، بفضل المدخلات الواردة من الأعضاء والموجزة في هذه الوثيقة.

53- وبالإضافة إلى ذلك، يُشجّع أعضاء المنظمة على السعي إلى الحصول على الدعم من خلال مكاتب المنظمة القطرية والإقليمية في جميع أنحاء العالم، من أجل تنمية قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لديهم.

54- وعلى وجه الخصوص، توفر الوثيقة COFI:FT/2017/Inf.10 جميع المعلومات اللازمة للأعضاء لطلب المساعدة من منظمة الأغذية والزراعة.

الخلاصة

55- أفاد الأعضاء عن عدد من المسائل والتحديات والجهود الجارية والشواغل المتعلقة بتنفيذ المادة 11، وقدموا منظورًا جيدًا بشأن الوضع على الصعيدين العالمي والإقليمي لممارسات ما بعد الصيد والتجارة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

56- وأجابت عدة بلدان غير ساحلية على الاستبيان، مما يبين أهمية المادة 11 في تهيئة بيئة تمكينية وتوجيه عمليات تربية الأحياء المائية، وعمليات ما بعد الصيد على طول سلاسل القيمة، والتجارة الإقليمية والدولية.

57- وبصفة عامة، سيلزم بذل المزيد من الجهود من أجل: إيجاد إطار تنفيذي ومؤسسي تمكيني؛ وتحسين إدارة البيانات ونظم المعلومات المتعلقة بالمصيد والأسواق والتجارة؛ وتنفيذ نظم ضمان الجودة والسلامة، وخاصة بالنسبة للمنتجات المستهلكة في الأسواق المحلية؛ وزيادة آليات الرقابة؛ ودعم مجتمعات صيد الأسماك وصغار المشغلين؛ والحد من الفاقد ما بعد الصيد؛ وتعزيز تنفيذ دعم القيمة المضافة لمتطلبات التتبع؛ وتعزيز الاستثمار في القطاعات.

58- وشددت جميع البلدان تقريبًا على ضرورة وضع إطار قانوني محدّث ومحسّن يساعد على التنفيذ الصحيح والرقابة على اللوائح الوطنية والدولية وعلى تعزيز الممارسات المستدامة.

59- ولا بدّ من توافر الدعم والتعاون القويين بين الحكومات والمنظمات الدولية، إلى جانب زيادة الوعي والملكية من جانب أصحاب المصلحة والمشغلين على امتداد سلسلة القيمة، من أجل تحقيق إمكانيات قطاع ما بعد الصيد والتجارة بشكل كامل من خلال حماية صحة المستهلكين، وتعزيز النظم الغذائية الفعالة والشاملة، وكفالة الإدارة المستدامة للموارد والنظم الإيكولوجية المائية.

60- كان إعداد هذه الوثيقة ممكنًا فقط بفضل الجهود السخية التي بذلها الأعضاء في توفير هذا الكمّ من التعليقات المفصلة على الاستبيان. وتشكل هذه الاستجابة مصدرًا أساسيًا للمعلومات الوطنية والإقليمية بشأن عدد كبير من المسائل الرئيسية المتصلة بتنفيذ المادة 11.